

# الجامعة اللبنانية

الإدارة المركزية

٢١٢ / ر

جانب الهيئة الإستشارية القانونية

**الموضوع:** طلب بيان الرأي في تعديل التعويض الشهري لمتعاقدين فنيين.

**المرجع:** - قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ ورقم ١٢ تاريخ ٢٠٠١/٧/١٩  
- عقود الإتفاق مع المتعاقدين اصحاب العلاقة

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المذكورين اعلاه نعرض على هيئتك الموقرة ما يلي:  
بتاريخ ٢٠٠١/٨/٣٠ تعاقبت الجامعة اللبنانية مع السيدين هادي نجم وجوزف باسيل  
إختصاصيين في المعلوماتية بمهام فنية، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على التعاقد بقراره  
رقم ١٤ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠،

وبتاريخ ٢٠٠١/٧/١٩ تعاقبت الجامعة اللبنانية مع السيد ميشال سعد إختصاصي ايضا  
في المعلوماتية بعد موافقة مجلس الوزراء بقراره رقم ١٢ تاريخ ٢٠٠١/٧/١٩ الذي ورد فيه إن  
عقد الإتفاق هذا هو الرابع والأخير لتنفيذ مشروع مكننة الجامعة اللبنانية.  
وقد حلت تعويضات المتعاقدين الثلاثة شهريا "وفاقا" لقرار مجلس الجامعة ووفقا لما يلي:

الاسم	الشهادة	التعويض الشهري ل.ل.
هادي جوزيف نجم	B.SC A بكالوريوس في العلوم التطبيقية	٤,٥٠٠,٠٠٠
جوزف طانيوس باسيل	إختصاص المعلوماتية النظرية من جامعة كيبك الإجازة التعليمية في العلوم إختصاص معلوماتية	٢,٧٠٠,٠٠٠
ميشال موريس سعد	إجازة في المعلوماتية من الجامعة اللبنانية	٢,٤٠٠,٠٠٠

تجدر الإشارة الى إن قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ قد تضمن عبارة لا يترتب لهؤلاء المتعاقدين أي مبلغ إضافي أو تعويضات أخرى.

ثم حلت العقود المذكورة بالشروط ذاتها دون ان تطرأ اية زيادة او أي تدرج على هذه التعويضات.

وبتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠ تقدم المتعاقدون الثلاثة من رئاسة الجامعة بكتاب يطلبون فيه تعديل رواتبهم بما يتوافق والمهام التي يقومون بها والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، بإعطائهم حق الإستفادة من الدرجات (١٠% عن كل عامي عمل) مع المفعول الرجعي لسنوات الخدمة السابقة ويدلون بان قرار مجلس الوزراء المذكور لم يشترط عدم إعطاء الدرجات المستحقة عند تجديد العقود.

لذلك

- نرجو التفضل بإيداء الرأي فيما إذا كان يحق لهؤلاء المتعاقدين الفنيين:
- ١- الإستفادة من التدرج الدوري العادي وفي حال ترتب هذا الحق ما هي قيمة هذا التدرج.
  - ٢- الإستفادة من فروقات المفعول الرجعي عن سنوات الخدمة وذلك في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ المنوه عنه اعلاه.

بيروت في: ٢٧ آذار ٢٠٠٨

رئيس الجامعة اللبنانية

زهير شكر

المرفات:

- قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠
- صور عن عقود الإتفاق الأساسية
- طلب اصحاب العلاقة

م  
رأي رقم: ٢٠٠٨/١٥٤  
تاريخ: ٢٠٠٨/٤/١٠

رقم الملف: ٢٠٠٨/١٥٤

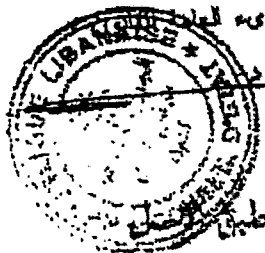
طالب السراي : - رئيس الجامعة اللبنانية .  
الموضوع : - طلب بيان الرأي في تعديل الترميم الشهري  
لمتقاعدين فنيين .

إن الهيئة الاستشارية القانونية لدى الجامعة اللبنانية ،

بعد الاطلاع على طلب رئيس الجامعة اللبنانية بكتابته رقم ٣١٣/ تاريخ  
٢٠٠٨/٣/٢٧ بيان الرأي في الطلب المقدم من المتقاعدين مع الجامعة الاختصاصيين في  
المعلوماتية السادة هادي جوزف نجم ، وجوزيف طانيوس باسول ، وميشال موريس مسعد ،  
تعديل رواتبهم بما يتوافق والمهام التي يقومون بها والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم باعطائهم  
حق الاستفادة من درجات توافري قيمتها ١٠% عن كل عامي عمل ، مع المفعول الرجعي  
لسنوات الخدمة السابقة ، خاصة وان قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠  
بالموافقة على التعاقد معهم لم يشترط عدم اعطائهم للدرجات المستحقة عند تجديد العقود ،  
وان العبارة الواردة في هذا القرار ' على ان لا ينزب لبقول المتقاعدين أي مبلغ إضافي أو  
تمويضات أخرى ' تطبق ضمن الفترة الزمنية المحددة بصفة ، أما التدرج فيتم حكماً كل  
سنتين ولا يخضع لمضمون هذه العبارة .

وبعد الاطلاع على النصوص القانونية والتنظيمية النافذة والمبادئ العامة  
وتبين ما يلي :

صورة طبقية



١ - ان المواد ٨٦ الى ٨٩ من نظام الموظفين المتعلقة بالمتعاقدين لم تتضمن احكاماً تصيلية تتعلق بشؤون التعاقد وكيفية تحديد تعويضات المتعاقدين وإمكان اعطائهم زيادة دورية عليها ، ولم يصدر أي نظام عام للمتعاقدين ينص على اعطائهم زيادات دورية ، كما لم يتعرض المرسوم ١٠١٨٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢ المتعلق بتحديد اصول التعاقد لتعويضات المتعاقدين والزيادات الدورية عليها خلافاً للنظام العام للاجراء المتصلح بالمرسوم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٣ الذي نص في المادة ١٨ على اعطائهم زيادة دورية على الاجر تعادل ٥% كل سنتين ( بعد ان كان المرسوم ٦١١٠ تاريخ ١٩٦١/٢/١٠ قد حدد في المادة ١٨ منه الزيادة الدورية ب ١٠% كل ثلاث سنوات ثم عدلت سنة ١٩٧٥ فأصبحت ١٠% كل سنتين ) . وقد استقر اجتهاد مجلس شورى الدولة على تطبيق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين واعتباره ملزماً للطرفين في كل ما لا يخالف القانون والانتظام العام وتكون حلقة التعاقد مع الادارة ناتجة عن العقد الذي يوقعه مع الادارة وضمن الحدود المذكورة فيه ، وليس له من الحفرق والواجبات اولا التي اشر إليها العقد صراحة ( القرار رقم ٢٤٤ تاريخ ١٩٨٠/٤/٢٥ كامل زيدان ضد الدولة ) .

٢ - ان العديد من الادارات العامة والمؤسسات العامة سار ، عند تجديد العقود مع المتعاقدين معها ، على اعطائهم زيادات دورية اموة بموظفي الملاكات الدائمة والاجراء ، كما ان القوانين المتعلقة بتحويل سلاسل رواتب الموظفين كانت تلاحظ زيادات في تعويضات المتعاقدين بمعدلات تولي للزيادات في رواتب الموظفين الدائمين ، وآخرها القانون رقم ٤٦٤ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٨ الذي نص في المادة الثالثة منه على اعطاء المتعاقدين في الادارات العامة والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل زيادة ٢٠% على تعويضاتهم ثم القانون رقم ٧١٧ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ الذي نص في المادة السادسة منه على اعطائهم زيادة تخرج من ٢٠% الى ٥% على الاجزاء المحددة فيها من تعويضاتهم . إلا ان ذلك لا يشكل قاعدة قانونية تملح المتعاقدين حقاً مكتسباً في زيادة دورية على التعويضات المحددة في عقودهم ، طالما لم يصدر نص قانوني او تنظيمي صريح يحدد الفترة الزمنية ونسبة الزيادة التي تعطى للمتعاقد ، بل يدل على المنحى التشريعي في وجوب معاملة المتعاقدين على اساس مبدأ المساواة مع الموظفين الدائمين والاجراء ، بحيث تتولى السلطة الادارية التي اقرمت العقد وحددت التعويض المستحق للمتعاقد ، تحديد الفترة الزمنية ونسبة الزيادة على هذا التعويض في ضوء تقييمها لعمل المتعاقد ، مع الاستئناس بنسبة الزيادة المقررة قانوناً للموظف الدائم او الاجير .

مسوزة عامة

٤



مع المرافقة على الخ  
اسماء الصلحة زيادة  
السلطة الفلسطينية  
مجلس الوزراء

بسماء على ما تقدم

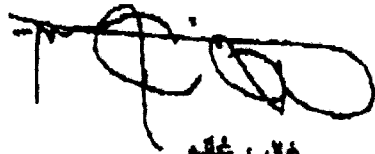
تري الهيئة الاجابة على السؤالين المطروحين بما يلي :

ان القوانين والانظمة النافذة لا تملح للمتعاقدين مع الادارات العامة والمؤسسات العلمية  
لخاصية لقانون العمل حقاً مكتسباً في زيادة تورية على تعويضاتهم ، ولما يعود  
سلة الادارية التي أبرمت العقد ان كحد الفكرة الزمنية ونسبة الزيادة على التعويض المحدد  
العقد في ضوء تهيئها لعمل المتعاقد ، مع الاستناد بنسبة الزيادة المقررة قانوناً للأجر  
ب ٥٥% من الأجر ، او درجة للتدرج للموظف الدائم التي تراوح نسبتها بين ٤ و ٨% من  
لقب كل سنتين . مع الاشارة الى ان العبارة الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم ١٤  
ريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ \* على ان لا يرتب لهؤلاء للمتعاقدين أي مبلغ اضافي او تعويضات  
تري \* تطبيق ضمن لفترة الزمنية للعقد ، بعدم اعطاء المتعاقد أي تعويضات إضافية خلال  
ذه لفترة ولا تملح إضافة زيادة تورية عند تجديد العقد لمدة زمنية إضافية .

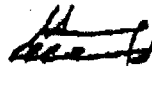
٢ - ان أي زيادة على التعويض المحدد في العقد عند تجديده لا تعتبر نافذة إلا من تاريخ  
توقيع من السلطة الادارية المختصة ، ولا يمكن إحطالوما أي مفعول رجعي عملاً بمبدأ عدم  
رجعية للقرارات الادارية ، ولأنها لا تشكل حقاً مكتسباً بموجب القوانين والانظمة النافذة كما  
هي الحال بالنسبة لتدرج الموظفين الدائمين والزيادات التورية على اجور الاجراء .

رأيا اعطي بتاريخ العاشر من نيسان سنة ٢٠٠٨ .

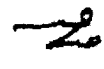
الرئيس

  
غالب غانم

عضو

  
رشيد حطيط

العضو المقرر

  
ضاهر خدر

